

# صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية تدقيق السنوات السابقة

وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وشركة تسويق

النفط

٣١ كانون الأول ٢٠١٥

**EY**

نحن عالمياً  
أفضل للعمل

٣٠ ايلول ٢٠١٦

السادة رئيس وأعضاء لجنة الخبراء الماليين  
صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق  
بغداد - العراق

تحية طيبة وبعد،

نتيجة لعملية التدقيق التي قمنا بها لقيود وسجلات صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٥، وجدنا بعض الملاحظات حول الحسابات وأسلوب العمل ونظام الرقابة الداخلية والتي نوردتها راجين أن تال عنايتكم ومتابعتم.

عند التخطيط والقيام بعملية التدقيق، والتي قمنا بها ضمن نطاق العمل لتدقيق حسابات صندوق التنمية للعراق والحساب اللاحق، قمنا بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحديد إجراءات التدقيق اللازمة لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية وليس لتقديم ضمانات بشأن أنظمة الرقابة الداخلية، وبناءً عليه لا يمكن الاعتماد على هذا التقرير للكشف عن جميع هذه المسائل. قد لا يحدد تدقيقنا كافة نقاط الضعف داخل أنظمتكم. إن الملاحظات والتوصيات المدرجة في جدول المحتويات المرفق قد لا تكون سجلاً شاملاً لكافة نقاط الضعف التي قد تكون قائمة.

إن الهدف من إعداد هذا التقرير هو فقط لمعلومات واستخدامات لجنة الخبراء الماليين وحكومة العراق وليس الهدف من إعداده ليستخدم من قبل أي جهة أخرى بخلاف هذه الجهات المحددة. ونظراً لأن الجهات الأخرى قد تسعى إلى استخدامه لأغراض مختلفة، فإنه يجب عدم الاقتباس من هذا التقرير أو الإشارة إليه أو عرضه على أي جهة أخرى (باستثناء المستشارين المهنيين للجهة المقدم إليها هذا التقرير الذين يتصرفون بهذه الصفة شريطة ان يقبلوا بأننا لا نتحمل أي مسؤولية أو التزام من أي نوع اتجاهاً فيما يتعلق بمضمون هذا التقرير) إلا إذا تم طلب ذلك بأمر من المحكمة أو السلطة التنظيمية من دون موافقتنا الخطية المسبقة. إننا لا نتحمل أي مسؤولية من أي نوع تتعلق أو تنتج عن أو تتصل بمحتويات هذا التقرير لجهات أخرى غير الجهة المقدم إليها هذا التقرير. إذا قامت أي جهة أخرى بإختيار الاعتماد بأي شكل من الاشكال على مضمون هذا التقرير، فإنه يمكنهم القيام بذلك بشكل كامل على مسؤوليتهم الخاصة.

سيكون من دواعي سرورنا أن نقوم بمناقشة هذه التوصيات معكم وكذلك مساعدتكم في تنفيذها.

ختاماً، نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم خدماتنا ونشكر كافة العاملين في جميع دوائر ومؤسسات الدولة لما أبدوه من تعاون لتسهيل مهمتنا، راجين لكم دوام التقدم والازدهار.

*EY*

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أرنست ويونغ / العراق

رقم الصفحة

أ

ب

١

٢٣

٣٠

مفتاح الرموز

ملخص الملاحظات

الملاحظات

وزارة المالية

البنك المركزي العراقي

شركة تسويق النفط

يحتوي هذا التقرير على الرموز التالية:

البيان	الرمز
تتعلق الملاحظة بضعف جوهري يؤثر في تحقيق الأهداف الأساسية أو النتائج المالية أو تؤثر في السمعة المهنية. نوصي بضرورة إتخاذ إجراءات معالجة فورية.	درجة المخاطرة عالية
تتعلق الملاحظة بالأمر متوسطة الخطورة و التي قد تؤدي إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلي و/أو كفاءة الأنشطة التشغيلية والتي يجب أن يتم الإفصاح عنها. نوصي بإتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة قصيرة.	درجة المخاطرة متوسطة
تتعلق الملاحظة بأمر قمنا بملاحظتها قد لا تؤثر على نظام الرقابة الداخلي و/أو فاعلية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، ولكن يجب الإهتمام بها من قبل الإدارة. نوصي بإتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة معقولة.	درجة المخاطرة منخفضة

## ملخص الملاحظات

رقم الصفحة	المؤسسة	الملاحظة	درجة المخاطرة
٢	وزارة المالية	تقرير السلف الموقوفة	درجة المخاطرة عالية
٣	وزارة المالية	عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بوزارة المالية	درجة المخاطرة عالية
٤	وزارة المالية	الدفع النقدي لرواتب الموظفين	درجة المخاطرة عالية
٥	وزارة المالية	مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي بالدولار الامريكي	درجة المخاطرة عالية
٦	وزارة المالية	مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية	درجة المخاطرة عالية
٧	وزارة المالية	التأخر بإعداد التقارير الختامية لعام ٢٠١٤	درجة المخاطرة عالية
٨	وزارة المالية	دليل الاجراءات والسياسات	درجة المخاطرة عالية
٩	وزارة المالية	النظام المحاسبي	درجة المخاطرة عالية
١٠	وزارة المالية	السجلات المحاسبية للصندوق	درجة المخاطرة عالية
١١	وزارة المالية	التأمينات النقدية لدى البنوك المراسلة	درجة المخاطرة عالية
١٢	وزارة المالية	تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق	درجة المخاطرة عالية
١٣	وزارة المالية	التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى	درجة المخاطرة عالية
١٤	وزارة المالية	عدم المطابقة بين أقسام ووحدات دائرة المحاسبة	درجة المخاطرة عالية
١٥	وزارة المالية	مهام قسم الأمور النقدية في دائرة المحاسبة	درجة المخاطرة عالية
١٧	البنك المركزي العراقي	التأخر في تسجيل القيود اليومية	درجة المخاطرة عالية
١٨	البنك المركزي العراقي	اعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة	درجة المخاطرة عالية
١٩	البنك المركزي العراقي	تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق	درجة المخاطرة عالية
٢٠	البنك المركزي العراقي	دليل الإجراءات والسياسات الداخلية	درجة المخاطرة عالية
٢١	البنك المركزي العراقي	عدم وجود خطة أستمراية العمل	درجة المخاطرة عالية
٢٣	شركة تسويق النفط	مبيعات المنتجات النفطية	درجة المخاطرة عالية
٢٤	شركة تسويق النفط	المدينون	درجة المخاطرة عالية
٢٥	شركة تسويق النفط	غرامات التأخير	درجة المخاطرة متوسطة
٢٦	شركة تسويق النفط	التسوية مع الحكومة السورية	درجة المخاطرة عالية
٢٧	شركة تسويق النفط	السيطرة على القوائم وشهادات الاستيراد	درجة المخاطرة منخفضة

# وزارة المالية

## ١. تقرير السلف الموقوفة

## درجة المخاطرة عالية

الملاحظة:

خلال زيارتنا لوزارة المالية قمنا بطلب من الوزارة بتزويدنا بتقرير عن السلف الموقوفة بين وزارة المالية والوزارات العراقية والتي تم إطلاقها من حساب ٧٠٠٠٩ الخاص بالدينار العراقي وحساب ٣٠٠٣٤٩ الخاص بالدولار الأمريكي لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، قامت الوزارة بتزويدنا بموقف السلف الموقوفة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ علماً أن السلف الخاصة بسنة ٢٠١٤ قد تم تصنيفها في الحسابات الختامية لعام ٢٠١٤ إستناداً لإجابة وزارة المالية بتاريخ ٢١ تشرين الأول ٢٠١٥ بالعدد المرقم ١٩٣٩٨، وقد بلغ مجموع السلف الموقوفة ١٦,٨٠٣,٠٨١,١٦٥,٨٩٢ دينار عراقي وكانت كالتالي :

- مجموع السلف الموقوفة ١٥,٢٠٤,٠٨١,١٦٥,٨٩٢ دينار عراقي.
- مجموع السلف الغير موقوفة ١,٥٩٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي.

التوصية:

نوصي وزارة المالية بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة لإطفاء السلف الموقوفة مع الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى.

رد الإدارة:

## المتابعة

استناداً لكتاب وزارة المالية المرقم ١٤٦٢٦ والمؤرخ في ٢٦ تموز ٢٠١٦ فقد بلغ رصيد السلف الموقوفة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، ٢٤٦,٢٤٦,٠٦٢,٨٣٤,٨٤٠,١٠ دينار عراقي، مقسمة على النحو التالي:

مجموع السلف الموقوفة ٦,٤٣١,٢٤١,٤٣٨,٤٦٦ دينار عراقي.

مجموع سلف حوالات الخزينة ٤,٤٠٩,٥٩٢,٦٢٣,٧٨٠ دينار عراقي.

ولاتوجد أي سلف موقوفة خلال عام ٢٠١٥ حيث تم تصنيفها نفس السنة.

الملاحظة:

بتاريخ ٢٧ آيار ٢٠١٤، أصدر الرئيس الامريكى قرار بأيقاف الحماية الامريكىة على صندوق التنمية للعراق (DFI)، لذلك قامت الحكومة العراقية بوضع آلية جديدة يتم بموجبها نقل ايرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط لدى الإحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حساب البنك المركزي العراقي ٢ (CBI/2) الموجود لدى الإحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالمقابل تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي العراقي ٢ إلى حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكى لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم ٣٠٠٦٠٠).

خلال تدقيقنا، لاحظنا أن وزارة المالية لا تمتلك قاعدة بيانات خاصة بها فالوزارة لا تقوم بإعداد سجلات خاصة بها تتضمن تسجيل الإيرادات والمصروفات بناءً على المعلومات من الأطراف ذات العلاقة (شركة تسويق النفط، الأقسام الأخرى لوزارة المالية، بنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك ... الخ) بل تعتمد على البيانات التي يقوم البنك المركزي العراقي بتزويدهم بها دون إجراء مطابقات شهرية للتأكد من السجلات الخاصة بالوزارة وإجراء التعديلات اللازمة إن وجدت.

التوصية:

نوصي وزارة المالية بضرورة إعداد قاعدة بيانات خاصة بها وإجراء مطابقات شهرية مع البنك المركزي العراقي للتأكد من السجلات الخاصة بالوزارة وإجراء التعديلات اللازمة إن وجدت.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.



الملاحظة:

إن رواتب موظفي الوزارات والدوائر الحكومية المدفوعة من قبل وزارة المالية تمثل جزء مهم من الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق ولهذا فإن إجراءات الرقابة على عملية دفعها تكون غاية في الأهمية. خلال تدقيقنا، لاحظنا أن وزارة المالية تقوم بتحويل تخصيصات الرواتب إلى الحسابات المصرفية لتلك الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى وبعد ذلك تقوم تلك الوزارات أو الدوائر بتوزيعها على موظفيها من خلال الحسابات المصرفية الخاصة بالموظفين أو عن طريق الدفع النقدي. إن عملية الدفع النقدي تتحمل الكثير من المخاطر وتضعف إجراءات الرقابة المتمثلة بالسرقة والإختلاس.

التوصية:

نوصي وزارة المالية بخلق قاعد بيانات تتضمن جميع الموظفين الحكوميين الذين يتم دفع رواتبهم من قبل وزارة المالية وأن يتم تحويل رواتبهم إلى حساباتهم المصرفية بشكل مباشر على أن يتم تحديث هذه القاعدة بشكل دوري لضمان صحة بياناتها. إن هذا الإجراء يؤدي إلى:

- تعزيز إجراءات الرقابة على عملية الرواتب وتقليل السرقة والإختلاس.
- ضمان عدم السماح بتكرار الأسماء وبالتالي منع إستلام الموظفين لأكثر من راتب.
- تقليل الوقت والجهد في إجراءات عملية دفع رواتب الموظفين الحاليين.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

إن الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي بالدولار الأمريكي المرقم (٣٠٠٣٤٩) يمثل حساب لوزارة المالية الذي من خلاله يتم تمويل الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة لتغطية نفقاتها التشغيلية وبعض المصاريف الرأسمالية بالدولار الأمريكي.

من خلال عملية التدقيق لاحظنا أن وزارة المالية تقوم بإظهار الرصيد في سجلاتها معادلاً بالعملة المحلية من دون الإعتماد على آلية صحيحة مما أدى إلى ظهور الحساب بصورة مضخمة في حسابات وزارة المالية، حيث كان الرصيد بموجب سجلات البنك المركزي ووزارة المالية بالدولار بمبلغ ٤٨,٨٦٧,٢٩٧ دولار أمريكي ورصيد سجلات وزارة المالية بما يعادله بالدينار العراقي بمبلغ ٣٠١,٧١٨,١٨٦,٦١١ دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤.

التوصية:

نوصي وزارة المالية باستخدام آلية صحيحة لتحويل رصيد حساب الدولار إلى مايعادله بالدينار العراقي.

رد الإدارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

حيث بلغ الرصيد كما في سجلات البنك المركزي ووزارة المالية بالدولار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٥ مبلغ ١,٧٢٦,٥٩٤ دولار أمريكي ورصيد وزارة المالية بما يعادله بالدينار العراقي بمبلغ ٢,٠١٣,٢٠٨,٦٠٤ دينار عراقي.

## ٥. مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية

درجة المخاطرة عالية

الملاحظة:

على الرغم من توصياتنا خلال السنوات السابقة، وخلال تدقيقنا لاحظنا أن الحساب الجاري لوزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) بعملة الدينار العراقي لدى البنك المركزي العراقي يستخدم لإيداع التحويلات من الصندوق والتحويلات الأخرى الناتجة من تعاملات وزارة المالية مع الوزارات الأخرى التي ليس لها علاقة بالصندوق، حيث أن المدفوعات من هذا الحساب والخاصة بالصندوق غير مفصولة عن تعاملات أخرى ليست لها علاقة بالصندوق، لذلك يتعذر تحديد إجمالي المدفوعات من الصندوق ورصيد أول وآخر المدة.

التوصية:

نوصي وزارة المالية بفتح حساب مصرفي خاص لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي لإيداع التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك المخصصة لتمويل الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها. والذي سيساعد في معرفة المبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي من التحويلات من حساب الصندوق في نهاية كل فترة، مما سوف يعزز من عملية مراجعة الدفعات لصالح الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها، بالإضافة إلى تعزيز إدارة الأرصدة النقدية المتوفرة وعمليات التسوية مع الوزارات المستفيدة.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

خلال زيارتنا لوزارة المالية لاحظنا أن الوزارة تاخرت بإعداد الحسابات الختامية بشأن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وتقديمها لديوان الرقابة المالية من أجل التدقيق والمصادقة عليها خلافاً لقانون الإدارة المالية والدين العام المرقم ٩٥ القسم ١١ الفقرة ٦ التي تنص على وجوب تقديم البيانات الختامية في ١٥ نيسان من السنة اللاحقة للسنة المالية وتقديمها لديوان الرقابة المالية.

التوصية:

نوصي وزارة المالية بضرورة الإلتزام بتعليمات قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

رد الإدارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ولم تقم الوزارة بإعداد التقرير الأولي الخاص لعام ٢٠١٥ لغاية تاريخ زيارتنا الى الوزارة في ٢٧ تموز ٢٠١٦.

الملاحظة:

لاحظنا أن الصندوق لا يمتلك سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية تغطي كافة مجالات عملياته. إن وزارة المالية بشكل دوري تصدر بعض التوجيهات المحاسبية لتبين الإجراءات الواجب إتباعها عند إنجاز مهام معينة. مع ذلك، فإن هذه التوجيهات غير شاملة ولا تغطي كافة جوانب عمليات الصندوق. كما أن هذه التوجيهات لم يتم إكمالها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين ضمن أنشطة الصندوق.

التوصية:

نوصي بتطوير دليل شامل للإجراءات والسياسات المحاسبية لتغطية كافة الأنشطة التشغيلية والإدارية والمالية للصندوق. كما يجب أن يتم مراجعة هذا الدليل بصورة دورية لضمان تحديثه وأهليته لتزويد التوجيهات والارشادات التشغيلية، الادارية، المحاسبية والمالية لموظفي الصندوق بالاضافة إلى ذلك، يجب تطوير واستخدام إجراءات رقابية مفصلة من قبل الصندوق لضمان تطبيق ملائم وتنفيذ صحيح للسياسات والإجراءات الموجودة في الدليل.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

لاحظنا أن النظام المحاسبي الحكومي الموجود المتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتضمن نظام معلومات إدارية ورقابة داخلية ولا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق الحالية، ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة لقد علمنا أن الحكومة العراقية تطبق حالياً تغييرات كاملة في نظام المحاسبة الإلكتروني للأقسام المالية.

التوصية:

نوصي بضرورة تنفيذ مراجعة كاملة لعمليات المحاسبة ولنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالصندوق في وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط (سومو) والوزارات ذات العلاقة من أجل تحسين كفاءة الإجراءات المتبعة وزيادة فعالية الرقابة الداخلية .

يجب أن تتضمن هذه المراجعة على الأقل ما يلي

- دليل يشرح السياسات والإجراءات الواجب إتباعها وتطبيقها.
- إجراءات رقابة على القطاعات الأخرى للأقسام المالية التي تعمل على مراجعة معاملات الدوائر .
- مراجعة إجراءات التوثيق وحفظ الملفات المتبعة في الدائرة المالية
- مراجعة نظام الأقسام العاملة بالرقابة الداخلية .
- ربط هذا النظام إلكترونياً مع دائرة الرقابة الداخلية .
- تأسيس آلية تعمل على متابعة عمليات تحضير الموازنة ومتابعة تطبيق إتباع تلك الموازنة المحضرة.

وفقاً لذلك، يمكن عمل آلية ربط بين التقارير المحاسبية مع نظام المعلومات الادارية ونظام المعلومات المالية لتلبي متطلبات عمليات الصندوق في كل المواقع.

رد الادارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥ .

الملاحظة:

لاحظنا أن السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسله من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية. هذه المعلومات تقتصر على عمليات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - الحساب الرئيسي فقط . نتيجة لذلك، لا يتوفر لدى الصندوق سجلات محاسبية متكاملة لدعم أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة بما للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥. إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية تم تجميعه من الكشوفات الشهرية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للحسابات البنكية للصندوق المدارة من قبل البنك المركزي العراقي. خلال شهر تموز ٢٠٠٧ ، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق.

التوصية:

نوصي وزارة المالية الاحتفاظ بسجلات محاسبية متكاملة للصندوق متضمنة جميع معاملات الصندوق المصادق عليها وتسويتها مع الكشوفات البنكية التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي. إضافة إلى ذلك، ينبغي إعداد مطابقات دورية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وأي اختلاف ينبغي متابعته والتحقق منه كذلك نوصي لجنة الخبراء الماليين بمتابعة تطوير وتعزيز سجلات محاسبية منفصلة للصندوق عن سجلات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية الحالية المسوكة وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي، حيث أن حسابات الصندوق يجب أن تكون وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" كما نوصي بالاستمرار في تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالبيانات المالية للصندوق لدعم جميع أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به، مع تدريب مناسب للأشخاص الذين يعملون على إعداد وتحضير البيانات المتعلقة بالصندوق وفقاً للمعيار الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

رد الإدارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

خلال عملية التدقيق لاحظنا، إن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يحتفظان بسجل يبين التأمينات النقدية القائمة المدفوعة من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية. إن التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد لدى البنوك المراسلة لا تعتبر جزء من أرصدة الصندوق النقدية لأنه لا يتم السيطرة عليها من قبل الصندوق ومقيدة لدفعات لصالح خطابات اعتماد قائمة لصالح مجهزين. ومع ذلك، التأمينات النقدية تعتبر من موجودات الصندوق وأي نقد فائض بتاريخ نهاية خطاب الاعتماد يجب أن يعاد إلى حساب الصندوق.

التوصية:

نوصي أن يحتفظ الصندوق بسجلات كاملة للتأمينات النقدية المحولة إلى البنوك المراسلة من قبل المصرف العراقي للتجارة ولكل التعاملات الأخرى ذات العلاقة، حيث تعتبر هذه التأمينات. النقدية جزءاً من موجودات الصندوق حين دفعها إلى الموردين.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.



## ١١. تمويل حساب وزارة المالية الجاري من الصندوق

درجة المخاطرة عالية

الملاحظة:

خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا توجد حالياً اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري رقم (٧٠٠٠٩) لدى البنك المركزي العراقي من الصندوق. حيث تتم تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي العراقي عن طريق قيام البنك المركزي بتحويل المبلغ بالدولار الأمريكي المراد تغذيته من حساب الصندوق إلى حسابات البنك المركزي وإيداع ما يعادل المبلغ المحول بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية بسعر صرف حسب سعر المزداد بتاريخ إيداع المبلغ في حساب وزارة المالية الجاري مطروحا منه ١٥ دينار عراقي لكل دولار كعمولة لصالح البنك المركزي العراقي.

التوصية:

نوصي وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بضرورة عمل اتفاقية مكتوبة لعملية تمويل حساب وزارة المالية الجاري بالدينار العراقي لدى البنك المركزي العراقي. هذه الاتفاقية تتضمن على الأقل تاريخ سعر الصرف المستخدم في عملية شراء الدولار من قبل البنك المركزي وأساس احتساب العمولة المستقطعة من قبل البنك المركزي العراقي .

رد الإدارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

خلال تدقيقنا لاحظنا، أن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارات للدفعات التي يتم تمويلها من الصندوق للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.

التوصية:

نوصي وزارة المالية بعمل تسوية لسجلاتها مع سجلات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى للدفعات التي يتم تمويلها من قبل وزارة المالية لتغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وحسب الموازنة المخصصة لكل وزارة. هذا سوف يساعد وزارة المالية لضمان أن كل الدفعات للوزارات تم تسجيلها بشكل صحيح في سجلات وزارة المالية ولتعزيز الرقابة على تلك الدفعات.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

من خلال تدقيقنا ، لاحظنا عدم وجود مطابقات بين أقسام ووحدات دائرة المحاسبة وكمثال على ذلك : قامت وزارة المالية بتمويل بيت الحكمة بتاريخ ٢٨ اذار ٢٠١١ وبمبلغ قدره ٢٧٣ مليون دينار عراقي. تم تسجيل التمويل من قبل قسم الأمور النقدية على حساب وزارة الثقافة ، قسم ادارة النقد قام بتسجيل التمويل على حساب مجلس الوزراء بينما وحدة الحسابات النقدية قام بتسجيل التمويل على حساب ديوان الرئاسة.

التوصية:

نوصي بضرورة القيام بمطابقات يومية وشهرية بين أقسام ووحدات دائرة المحاسبة.

رد الادارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

- من خلال مراجعتنا لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم الأمور النقدية تتطلب الاهتمام :
- يقوم القسم بتسجيل مبالغ التخصيصات والتمويلات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى وحسب الموازنة المخصصة بشكل يدوي.
  - الكثير من المعاملات لم تكن منظمة جيدا مما يؤدي الى مواجهة صعوبة في دراستها.

التوصية:

- نوصي بادخال البيانات بشكل آلي حيث هذا سوف يوفر الكثير من الوقت والتكلفة ويكون اكثر فعالية من حيث تقليل الاخطاء. إعادة النظر في طريقة تنظيم المعاملات والتأكد من عدم وجود نسخ اضافية غير مهمة.

رد الادارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

## البنك المركزي العراقي

الملاحظة:

خلال تدقيقنا، لاحظنا أن البنك المركزي العراقي يقوم بتسجيل القيود اليومية الخاصة بحسابات صندوق التنمية للعراق (الحساب اللاحق) المرقم ٣٠٠٦٠٠ بتاريخ لاحق لتاريخ الحركة النقدية مما يؤدي إلى ظهور فروقات نقدية في المطابقات الشهرية بين السجلات الخاصة بحركات الحساب والكشوفات الشهرية الخاصة بأرصدة الحساب التي يقوم بإعدادها البنك المركزي العراقي.

التوصية:

نوصي البنك المركزي العراقي بضرورة تسجيل القيود اليومية في التاريخ المحدد لها لتجنب حدوث فروقات وترحيلها إلى فترات لاحقة قد يؤدي إلى صعوبة في إيجاد حلول للتسوية بين السجلات الخاصة بحركات الحساب والكشوفات الشهرية الخاصة بأرصدة الحساب.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن بعض المبالغ المستردة الى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية (SWFIT) من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بصورة عامة فان المبالغ المستردة من الغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التامينات النقدية، الزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب والمبالغ الواردة من الأرصدة المحمّدة خارج العراق والمبالغ المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء ما ذكر أعلاها حيث ان المبالغ المستردة من الغاء الاعتمادات المستندية تتضمن تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات، فان الاعتراف بها ضمن المقبوضات النقدية للصندوق بدلاً من تقاصها مع الدفعات النقدية لقاء الاعتمادات في نفس الفترة يؤدي الى ارتفاع المقبوضات والمدفوعات من الصندوق.

التوصية:

نوصي بأن تكون جميع الإيداعات مؤيدة بشكل كاف للمساعدة في تحديد طبيعة المقبوضات لكي يتم تصنيف تلك المبالغ بشكل مناسب في البيان المالي.

رد الإدارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

إن البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق معدة بواسطة برنامج الأكسل من خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا يتم تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً لأسلوب عرض البيان المالي للصندوق و الذي يبين التصنيفات المختلفة لهذه المدفوعات.

التوصية:

نوصي البنك المركزي العراقي بتصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقاً لإيضاحات البيان المالي السنوي لصندوق التنمية للعراق المعد وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام " اعداد التقارير المالية على الأساس النقدي" لتسهيل عملية اعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق. إن تصنيف المدفوعات على أساس البيان المالي يسهل بشكل كبير مراقبة هذه المدفوعات ويجعل عملية التدقيق فعالة.

رد الادارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.



الملاحظة:

لاحظنا من خلال تدقيقنا ان البنك المركزي العراقي لا يملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياته. عادةً ما يصدر البنك المركزي العراقي التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب اتباعها لتنفيذ مهمة معينة او من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات و بالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة.

مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. و من ناحية اخرى، ان هذه التعليمات ليست موحده في دليل واحد يشمل جميع السياسات والاحراء الداخلية، بحيث تمثل مرجع للموظفين.

التوصية:

نوصي بأن يقوم البنك المركزي العراقي بإعداد دليلًا للإجراءات والسياسات يشمل جميع جوانب أعماله. يجب أن تتم مراجعة الدليل بصورة دورية للتأكد من تحديثه بصورة مناسبة لتوفير المرجع المحاسبي والعملي لجميع موظفي الأقسام. في حالة عدم وجود دليل سياسات موحده، فستكون هناك مخاطر مثل:

- أ- بعض الممارسات والنشاطات الجديدة لن تكون مشمولة بالتوجيهات السابقة.
- ب- بعض الإجراءات يمكن ان تطبق بصورة غير متناسقة.
- ت- بعض الإجراءات يمكن ان تكون غير محدثة في الوقت المناسب.
- ث- قد لا يكون الموظفون على علم بجميع إجراءات و سياسات الشركة.

رد الإدارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥.

الملاحظة:

لاحظنا أن البنك المركزي العراقي لا يملك خطة موثقة رسمية لاستمرارية العمل.  
أن خطة استمرارية العمل تهدف الى:

- أ-تحديد وتقييم مختلف المخاطر الطارئة التي من الممكن أن تؤثر على أعمال البنك أو قابلية استمرارية البنك في أعماله التشغيلية.
- ب-وضع خطط مناسبة لتخفيف الأثر الذي قد يصيب البنك من خلال تحديد المخاطر الى أقصى حد ممكن.

التوصية:

- نوصي باعداد خطة استمرارية للعمل تعمل على توضيح التعليمات لكافة المستخدمين حول المهام الواجب القيام بها في الحالات الطارئة.
- يجب أن تكون الخطة متكاملة مع خطة للاستمرار والتعافي من الكوارث المتعلقة بقسم الحاسوب ويجب اختبارها بنفس الوقت للتأكد من فعاليتها الوظيفية.
- نوصي الإدارة العليا بتخصيص الموارد للبدء بالتطبيق الكامل لخطة استمرارية للعمل.
- يجب أن تتضمن خطة أستمراية العمل المهام التالية:
- أ-تحديد وتقييم المخاطر المؤثرة على العمل.
  - ب-تطوير إجراءات خطة أستمراية العمل، وتتضمن تعريف للمهام الأساسية المرتبطة مع أقسام البنك.
  - ج-تحديد كيفية تنفيذ المهام في حال حدوث كارثة.
  - د-تحديد موقع خارجي لتخزين السجلات والنسخ الاحتياطية والوثائق الحساسة للوظائف.
  - هـ-تحديد الوقت المسموح لتوقف الوظائف الرئيسية التي ممكن أن تنفذ بشكل يدوي لغاية أستعادة تشغيل الطريقة الالية دون التأثير على العمل.

رد الإدارة:المتابعة

من خلال متابعتنا تبين لنا أن البنك المركزي قام بتأسيس قسم لإدارة المخاطر يعمل مع المديرية العامة للاستثمارات وتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف من اثارها.

## شركة تسويق النفط

الملاحظة:

خلال تدقيقنا لاحظنا أن شركة تسويق النفط قامت ببيع منتجات نفطية عرضية وهي زيت أساس بقيمة ٢,٢٣١,٣٠١,٠٠٠ دينار عراقي ومخلفات التقطير الفراغي بقيمة ١٤٣,٢٠٦,٧٣٢ دولار أمريكي خلال سنة ٢٠١٤ وتم غلق هذا المبلغ في حسابات وزارة المالية بدلا من حساب الصندوق وذلك بناءً على توجيهات من وزارة النفط الدائرة الاقتصادية ووزارة المالية دائرة المحاسبة.

التوصية:

نوصي بضرورة إيداع مبالغ بيع المنتجات النفطية لدى حساب الصندوق.

رد الإدارة:المتابعة:

من خلال متابعتنا تبين لنا أن هذه الملاحظة لا زالت قائمة خلال عام ٢٠١٥. وقد بلغ قيمة مبيعات المنتجات النفطية كالاتي:

- ١- بلغت قيمة زيت الاساس ٩١٩,٨٤٩ دولار أمريكي.
- ٢- بلغت قيمة زيت الوقود ٧١,١٤١,٣٧١ دولار أمريكي.
- ٣- بلغت قيمة مخلفات التقطير الفراغي ٨١,٠٩٨,٧١٩ دولار أمريكي.

الملاحظة:

من خلال عملية تدقيقنا لشركة تسويق النفط لاحظنا وجود مبالغ مدينة بذمة شركات أجنبية ناتجة عن عمليات بيع النفط الخام بلغت ٣٤٥،٣٦٤،٩٣١ دولار أمريكي وعمليات بيع منتجات نفطية بمبلغ ٤،٣٧٦،٤٧٨ دولار أمريكي تمت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨.

التوصية:

نوصي بضرورة متابعة هذه المبالغ وإيداعها في حساب الصندوق.

رد الإدارة:

## المتابعة

الملاحظة مازالت قائمة خلال عام ٢٠١٥، علماً بأن شركة تسويق النفط تقوم بمتابعة المبالغ المدينة أعلاه بشكل مستمر مع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

الملاحظة:

خلال تدقيقنا لاحظنا أن مجموع الغرامات التي ترتبت على الشركة نتيجة لتأخر تحميل الناقلات قد بلغ ٢٥,٥٢٣,٨١٤ دولار أمريكي خلال سنة ٢٠١٤.

التوصية:

نوصي الشركة بضرورة الالتزام في التحميل حسب المواعيد المحددة حفاظاً على الموارد المالية.

رد الإدارة:

## المتابعة

من خلال مراجعتنا لاحظنا أن هذه الملاحظة مازالت قائمة وقد بلغت غرامات التأخير خلال عام ٢٠١٥ مبلغ ٩٥,٩٨٠,٥٠٥ دولار أمريكي، ولاحظنا وجود العديد من العوامل التي تعتبر خارج سيطرة شركة سومو وتؤدي إلى غرامات تأخير ومنها على سبيل المثال سوء الأحوال الجوية وأعمال الصيانة.

الملاحظة:

وفقاً لاتفاقية المقايضة الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية والتي تم تجديدها بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، يجب عقد اجتماعات شهرية بين الطرفين لتسوية الرصيد المستحق لكل طرف. مع ذلك، لم تتم تسوية نهائية لعمليات المقايضة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للاتفاقية الموقعة، عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن ١٠ مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥% من المبلغ المستحق. ومع ذلك، فإن المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز ١٠ ملايين دولار أمريكي، ولكن لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية إلى شركة تسويق النفط، وقد تزايدت المبالغ المستحقة للجانب العراقي لتبلغ ٣٠٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكي حتى نهاية ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بتاريخ ١١ آب ٢٠١١ بالمطالبة بمبلغ آخر والبالغ ٣٤٣,٦٠٨,٠١٥ مليون دولار أمريكي والتي تمثل مستحقات تصدير نפט خام لسورية خلال العام ٢٠٠٣ وما قبله.

التوصية:

نوصي بضرورة متابعة المبالغ العالقة لدى الحكومة السورية من خلال كافة القنوات الرسمية .

رد الادارة:المتابعة

من خلال متابعتنا لاحظنا ان الملاحظة مازالت قائمة علماً بأن شركة تسويق النفط تقوم بالمطالبة المستمرة من الجانب السوري بدفع المستحقات المترتبة عليه والبالغة ٦٤٥ مليون دولار أمريكي.

الملاحظة:

لاحظنا أن كافة الوثائق اليدوية مثل الإشعارات الدائنة والقوائم وشهادات الإستيراد الصادرة من قسم الشحن والمالية قد تم ترقيمها يدوياً.

التوصية:

نوصي بأن تكون جميع النماذج المستخدمة من قبل شركة تسويق النفط مرقمة مسبقاً لتحسين الرقابة على مبيعات التصدير والاحتفاظ بدليل تدقيق مناسب.

رد الإدارة:

## المتابعة

خلال زيارتنا لشركة تسويق النفط تبين لنا أن الملاحظة المذكورة مازالت قائمة. ولكن من الممكن تجاوز هذه الملاحظة عند العمل بالنظام المحاسبي الإلكتروني الجديد.



إرنست ويونغ  
خدمات التدقيق والضرائب والمعاملات والاستشارات

عن إرنست ويونغ

تعتبر إرنست ويونغ إحدى المؤسسات الرائدة على مستوى العالم في مجالات التدقيق والضرائب والمعاملات والاستشارات، حيث تضم إرنست ويونغ عدد كبير من الموظفين يصل إلى ٢٣٠,٠٠٠ تجمعهم مجموعة من القيم المشتركة والالتزام الشديد بالجودة.

تحدث إرنست ويونغ الفرق من خلال مساعدة كوادرها وصلاتها والمجتمعات الأوسع نطاقاً على تحقيق أهدافهم وصل إمكاناتهم .

تعتبر إرنست ويونغ عضواً في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية المحدودة، ولكل منهما كياناً قانونية منفصلاً. ومؤسسة إرنست ويونغ العالمية المحدودة هي شركة محدودة بضمان وتعمل بالمملكة المتحدة ولا تقدم خدمات إلى العملاء. لمزيد من المعلومات عن مؤسستنا يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: [www.ey.com](http://www.ey.com).

تعود أعمال إرنست ويونغ في الشرق الأوسط إلى عام ١٩٢٣. على امتداد أكثر من ٩٠ سنة، نمت مؤسستنا وتطورت لتلبية الاحتياجات والتطورات القانونية والتجارية في المنطقة. لدينا عبر الشرق الأوسط أكثر من ٥,٠٠٠ فرد يتعاونون معاً من خلال ٢٠ مكتباً في ١٥ دولة عربية، يتفاسمون ذات القيم والالتزام الشديد بالجودة. نحن نحدث الفارق من خلال مساعدة فريقنا وعملائنا ومجتمعاتنا في تحقيق وتوظيف إمكاناتهم.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: [www.ey.com/me](http://www.ey.com/me)

هكذا نحدث الفرق في إرنست ويونغ

© 2016 إرنست ويونغ  
جميع الحقوق محفوظة

